

كما تشارك بمجهودها مع عدد من المنظمات غير الحكومية الفرنسية المعنية باللجوء والمهاجرين ممن يعيشون بصفة غير شرعية في أوروبا.

١. انظر <http://europa.eu/scadplus/leg/en/lvb/l33153.htm> وتقرير المجلس الأوروبي للاجئين والمنفيين (ECRE) على الموقع التالي:

<http://tiny.cc/ECREDublinII>

تتمخض عن استجابة تلتزم بإرساء مجتمع أكثر عدالة وشفقة من خلال توفير الحق للاجئين في تقنين أوضاعهم في أوروبا.

عملت ألكساندرا سترايخ (alexmh05@yahoo.com) مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

على نموها المتقطع لسنوات طويلة، وذلك في ظل ظروف ساد فيها الاضطراب السياسي والتضارب بين مصالح المؤسسات. ومن الواضح أن هناك حاجة قوية لوجود قيادة ورؤية حقيقيتين في بروكسل للدفع قدماً باستراتيجية شاملة تستهدف التطرق للموقف الإنساني للمهاجرين غير الموثقين في أوروبا؛ وبحيث

العودة وإعادة القبول في سياسات الهجرة الوطنية

جان بيير كاسارينو

أصبح دور الدولة في حماية مواطنيها وفي الدفاع عن حقوقهم وامتيازاتهم وثيق الصلة بقدرتها على تأمين حدودها وتنظيم تدفقات الهجرة.

وأوضاع البيئة الكارثية والبطالة والفقر) إلى أسباب ثانوية، على الرغم من دفعها أعداد غفيرة من المهاجرين للمغادرة والبحث عن أوضاع معيشية أفضل بالخارج. وقد تم إعطاء الأولوية لترحيل أو إعادة إدماج المهاجرين من أراضي بلدان المقصد، وذلك بصرف النظر عما إذا كان بلد إعادة القبول يملك القدرة على احترام الحقوق الأساسية للأشخاص المعاد قبولهم وحماية كرامتهم أم لا.

خطوة للأمام

اليوم، يجري التخطيط لتنفيذ برامج هجرة دائرية وشراكات تتعلق بحرية التنقل^٢ وذلك بالتعاون مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وسوف تتطلب الصفة الدائرية، بمعنى التنقلات المتكررة إياباً وذهاباً للأشخاص بين مكانين، تبني الأحكام الهادفة إلى الإبقاء على العودة المؤقتة للمهاجرين الدائريين وإلى خلق الأوضاع التي تحافظ على إعادة إدماجهم.

إن مدى استجابة كل من بلدان المقصد وبلدان المنشأ بشكل ملموس لهذه الظروف المسبقة سيقدر فاعلية ومصداقية أعمالهم. وسوف تصبح إعادة الاندماج، العملية التي من خلالها يشارك المهاجرون في الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية لبلد منشأهم، قضية أساسية في سياسات الهجرة مستقبلاً.

شغل جان بيير كاسارينو، ب. إلكتروني: JPCassarino@EUI.eu منصب المدير العلمي لبرنامج عودة المهاجرين في المغرب العربي التابع لمعهد الجامعة الأوروبية <http://www.eui.eu/>.

وتستند هذه المقالة جزئياً على مقالة «أوضاع المهاجرين العائدين المعاصرين»، تحرير ج.ب. كاسارينو والمنشورة في المجلة الدولية للمجتمعات المتعددة الثقافات، المجلد ١٠، عدد ٢، عام ٢٠٠٨ والصادرة عن اليونيسكو

١. انظر <http://europa.eu/scadplus/leg/en/lvb/l33105.htm>
٢. انظر <http://europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=MEMO/07/197>

لم يكن جزء من النقاشات المفتوحة والمتجددة حول الهجرة العائدة خلال السبعينات والثمانينات. لم تكن العودة تُخلط بالترحيل، ناهيك عن إعادة القبول ودوافع المهاجرين للعودة للوطن، على أساس مؤقت أو دائم، والتي كانت تشكل في ذلك الوقت الاهتمامات البحثية الأساسية للدارسين عبر مختلف المجالات.

ومما لا شك فيه أن وضع العودة «الطوعية» مقابل العودة «القسرية»، على الرغم من عدم وضوح الخط الفاصل بينهما تماماً من الناحية العملية ومن ناحية الممارسة، فقد أثر في الحوارات العامة والسياسات بشأن الهجرة والعودة. وأصبحت تدابير السياسة الحالية تخدم حلاً للهدف منها هو تأمين المغادرة الفعالة للمهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء المرفوضين.

سياسة احتواء

اليوم، أصبح إنتاج المعرفة حول قضايا الهجرة يمثل أهمية بالغة من الناحية السياسية وذلك عن طريق الابتعاد عن سبب المشكلة والتفنن في تبرير حل فني فريد من نوعه. ويعتبر هذا التخصيص الانتقائي للأموال العامة لمشروعات بحثية معينة، يعتبرها الموظفون المدنيون وبيروقراطية الدولة مفيدة بشكل ملموس لأعمالهم، نتيجة مباشرة للرغبة في إنتاج شكل تنازلي من المعرفة حول الهجرة بوجه عام والعودة بوجه خاص وإضفاء الشرعية عليه.

لقد تم عرض سياسات العودة ذات التوجه الأمني ومراكز الاحتجاز واتفاقات إعادة القبول (الأخيرة) كانت تهدف إلى تسهيل تحديد الهوية وإعادة توثيق وترحيل المهاجرين المحتجزين^١ على أنها وسائل ضرورية لردع ومحاربة الهجرة غير الشرعية. وبشكل متزامن، يؤدي ذلك لتحويل حالات عدم التكافؤ الجلية بين بلدان المنشأ والمقصد (من حيث الحكم غير الديمقراطي وعدم الاستقرار السياسي

إن الحاجة لسيطرة الدول على تدفقات الهجرة وحصرها والتننبؤ بها لم تكن أبداً بالقوة التي هي عليه اليوم وتحتل «العودة» مرتبة عالية في هرم أولويات الإدارة التنازلية الحالية للهجرة الدولية، لأنها قد تم تعريفها بشكل ضيق كعمل مفرد، ذلك المتعلق بمغادرة أراضي أي بلد مقصد. وبتعبير آخر، لا ينظر إلى العودة كمرحلة في دائرة الهجرة. هذه النظرة للعودة قد أصبحت جزء لا يتجزأ من الوسائل الهادفة إلى التعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية وحماية سلامة الهجرة ونظم اللجوء في أغلب بلدان المقصد. فهي إذن تبرر المناهج ووسائل التنفيذ ذات التوجه الأمني.

على المستوى الوطني، قد تم وضع مصفوفة من التدابير والقوانين والهيكل التحتية في خدمة هذا النهج ذو التوجه الأمني. وليست مراكز الاحتجاز ونظم تحديد البصمات ومعدلات الترحيل وقوانين الحبس الوقائي سوى أمثلة قليلة، على المستوى الدولي، لم يكن هناك مبرر للتعاون في حالات إعادة القبول مع الأنظمة غير الديمقراطية في البلدان المجاورة سوى في المحاور الرسمية كشر لا بد منه. وتفضي حجة «ليس بوسعنا أكثر من غير ذلك» إلى استخدام الحلول التي تعتبر شراً لا بد منه، وإهمال أي تفسير بديل للمسألة المطروحة- وأي حلول ملموسة بديلة.

لكننا بحاجة إلى التساؤل لماذا الوضع كذلك وإذا ما كان يمكن أن يكون مختلفاً عن ذلك. لماذا ظلت مسألة العودة مرتبطة في المقام الأول بهواجس أمنية في آليات قصيرة النظر قد تم تنفيذها حتى الآن من قبل أجهزة الدولة؟

الجزء الأول من الإجابة قد يكمن في الطريقة التي تتعاون بها هذه السياسات، والتي تهدف في المقام الأول إلى تأمين المغادرة الفعالة للمهاجرين غير الشرعيين. هنا قد يكون المصطلحان «ترحيل» أو «إبعاد»- أكثر من «العودة»- متطابقان بدرجة أكبر بكثير مع العلة الفعلية لهذه السياسات. مثل هذا الارتباك المصطلحي